

الشرطة تطلق النار في الهواء وتستخدم مدافع المياه لتفريق المحتجين

ميانمار.. احتجاجات واسعة ضد الانقلاب

نيوزيلندا تجمد علاقاتها بميانمار بعد الانقلاب

في ميانمار، “معبرة عن أسفها لما حصل فيها” بعد سنوات من العمل الشاق لبناء ديمقراطية“. وأوضحت آردن أن برامج المعونة النيوزيلندية لميانمار بـ30.5 مليون دولار أمريكي سنوياً، ستستمر شرط أن لا يستفيد منها المجلس العسكري الحاكم، م أن تخضع لسيطرته. وأنهى الجيش في ميانمار في 1 فبراير مساراً ديموقراطياً هشاً بإعلانه حال الطوارئ لمدة عام واعتقاله رئيسة الحكومة المدنية أونج سان سو تشي، وقادة آخرين في حزبها.

أعلنت نيوزيلندا أمس الثلاثاء تجسيد كل علاقاتها السياسية والعسكرية الرقيقة بميانمار، في أول خطوة تتخذها دولة في العالم، لعزل الجيش الذين تولى السلطة في الأسبوع الماضي إثر انقلاب.

وقالت رئيسة الوزراء النيوزيلندية جاسيندا آردن للصحافيين: “بعد الانقلاب العسكري فإن نيوزيلندا تعلق كل الاتصالات السياسية والعسكرية رفيعة المستوى مع ميانمار“. وطالبت آردن المجتمع الدولي بأن “يدين بشدة ما نراه يحدث



اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة

مصادر إعلامية، وأظهرت لقطات مصورة على فيس بوك شرطة ميانمار تستخدم مدافع المياه لتفريق المتظاهرين في عاصمة البلاد نايبيداو لليوم الثاني أس الثلاثاء.

وششارك عشرات الآلاف من المحتجين في مظاهرات خرجت في أنحاء ميانمار، احتجاجاً على إطاحة الجيش بالزعمة المنتخبة أونج سان سو تشي قبل أسبوع.

وتزايدت الدعوات للانضمام إلى الاحتجاجات ودعم حملة عصيان مدني، كما أصبحت أكثر تنظيمياً منذ الانقلاب الذي أثار تنديداً دولياً واسعاً.

خطاب له منذ الاستيلاء على السلطة، بالاستهزاء حيث كثر اتهامات بلا دليل بتزوير الانتخابات، وهو الأمر الذي استخدمه لتبرير الانقلاب. ويطالب الناشطون بإلغاء دستور 2008 الذي تم وضعه تحت إشراف عسكري ويمنح الجنرالات حق النقض في البرلمان، فضلاً عن نظام الاتحاد في ميانمار متعددة الأعراق.

ودعا جيل أكبر سناً من الناشطين الذين واجهوا الجيش في احتجاجات دموية في 1988 موظفي الحكومة إلى الإضراب لثلاثة أسابيع أخرى. وسعت سلطات الانقلاب في ميانمار حظر التجمعات ليشمل مناطق جديدة، جاء ذلك نقلاً عن

وتواجه حشداً كبيراً من المحتجين. وذكرت منظمات إعلام محلية أن الشرطة ألقت القبض على ما لا يقل عن 27 محتجاً في ماندالاي، ثاني أكبر مدن البلاد، منهم صحفيون.

وأظهر مقطع مصور في بلدة باجو شمال شرقي مدينة يانجون التجارية الشرطة وهي تطلق مدافع المياه

رصاصات مطاطية. وقال الشاهد أن الشرطة استخدمت مدافع المياه في وقت سابق ضد المحتجين الذين ردوا بإطلاق مقذوفات.

وأظهر مقطع مصور في بلدة باجو شمال شرقي مدينة يانجون التجارية الشرطة وهي تطلق مدافع المياه

أعيرة نارية في الهواء في العاصمة نايبيداو بعدما عجزت عن تفريق الحشد المشارك في احتجاجات لرابح يوم على التوالي.

وذكر شاهد لرويترز أن المحتجين هربوا مبتعدين بينما تطلق الشرطة النار في الهواء. وذكرت وسائل إعلام في وقت لاحق أن الشرطة أطلقت

الأول من فبراير واعتقال زعيمة البلاد المدنية أونج سان سو تشي إلى اندلاع أكبر احتجاجات في أكثر من عشرة أعوام، فضلاً عن حركة عصيان مدني متنامية أثرت على المستشفيات والمدارس والمؤسسات الحكومية.

وقال شهود إن الشرطة أطلقت

أطلقت شرطة ميانمار أعيرة نارية في الهواء واستخدمت مدافع المياه والرصاص المطاطي أمس الثلاثاء في أنحاء البلاد لتفريق المحتجين الذين تحذوا خطراً على التجمعات الكبيرة للتعبير عن معارضتهم للانقلاب العسكري في

حاملتا طائرات أميركيان تجريان تدريبات في بحر الصين الجنوبي

المائي المزدهم منذ يوليو 2020. وتأتي التدريبات بعد أيام من تنذير الصين بإبحار المدمرة الأمريكية جون إس. ماكين بالقرب من جزر باراسيل الخاضعة لسيطرة بكين.

وصفت واشنطن إبحار مدمرتها بعملية بحرية للاحقة وهذه أول مهمة من نوعها للبحرية الأمريكية منذ تولي جو بايدن الرئاسة.

وقال الأميرال جيم كيرك قائد المجموعة القتالية لحاملة الطائرات نيميتز في بيان: “نحن ملتزمون بضمان الاستخدام القانوني للبحر وهو ما يكفله القانون الدولي لكافة البلدان“.

أجرت حاملتا طائرات أميركيان تدريبات مشتركة في بحر الصين الجنوبي أمس الثلاثاء، بعد أيام من إبحار سفينة حربية أمريكية بالقرب من جزر تسيطر عليها الصين في المياه المتنازع عليها وأصبحت نقطة ساخنة أخرى في العلاقات المتوترة بين بكين وواشنطن.

وقالت البحرية الأمريكية إن حاملتي الطائرات تيودور روزفلت ونيميتز ومجموعتهما القتاليتين “أجرتا العديد من التدريبات بهدف زيادة التوافق العملياني بين القطع فضلاً عن قدرات القيادة والتحكم”، وذلك في أول عمليات ثنائية لحاملتي طائرات في البحر

واشنطن: أورتيجا يقود نيكاراغوا نحو الدكتاتورية

انتز ناشيونال ومؤسسة فيوليتا بار يوس دي تشامورو“. ويفرض القانون، المعروف في نيكاراغوا باسم “قانون بوتين“ من قبل المعارضين، غرامات وعقوبات وطلب التدخل في الممتلكات والأصول، فضلاً عن إلغاء الشخصية الاعتبارية للمنظمات غير الحكومية إذا تدخلت في “قضايا أو أنشطة أو قضايا السياسة الداخلية“، وهو مفهوم تركه التشريع مفتوحاً لتفسير السلطات.

وبالمثل، يوصف “عميلاً للخارج“ كل النيكاراغويين الطبيعيين أو الاعتباريين أو حاملي جنسيات أخرى من “الذين يحصلون على تمويل خارجي، ويستخدموها في أنشطة تؤدي إلى تدخل حكومات أو منظمات أو أشخاص طبيعيين من الخارج في الشؤون الداخلية والخارجية لنيكاراغوا“.

أكدت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جو بايدن، أن رئيس نيكاراغوا، دانيال أورتيجا، يقود بلاده “نحو الدكتاتورية“ تعبيراً عن رفض الولايات المتحدة تعليق عمليات مؤسسة “فيوليتا بار يوس دي تشامورو“ والفرع المحلي لمنظمة الكتاب “بين انتزاشيونال“ بسبب قانون مثير للجدل.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس في بيان، إن “الولايات المتحدة قلقة للغاية من القمع المتزايد من حكومة الرئيس دانييل أورتيجا في نيكاراغوا“.

وتابع “تصرفات النظام بموجب ما يسمى بقانون عملاء الخارج أدت في الأسبوع الماضي إلى إغلاق مقبّلين لحرية التعبير، فرع نيكاراغوا لمنظمة بين

العاصمة القطرية الدوحة، وجرى تعليقها لفترة بسبب الخلافات في وجهات النظر، قبل أن تتواصل مجدداً مطلع يناير /كانون الثاني الماضي.

وتستهدف هذه المفاوضات إنهاء 42 عاماً من النزاعات المسلحة بافغانستان، منذ الانقلاب العسكري في 1978، ثم الغزو السوفيتي بين عامي 1979 و1989.

في 2 فبراير الجاري، قتل محمد عاطف (57 عاماً) الناشط الإسلامي البارز المؤيد للسلام، والذي عمل رئيساً لجمعية إصلاح أفغانستان الخيرية (غير حكومية) في هجوم بغنبله لأصقة في كابل. وفي تصريح للأناضول، أعلن المتحدث باسم مديرية أمن العاصمة فرديوس فاراماز، مقتل شخص وإصابة 5 آخرين في 3 هجمات بالقبائل اللاصقة يوم 2 فبراير، مؤكداً أن الهجمات المشابهة أصبحت شيئاً معتاداً في العاصمة الأفغانية المنهكة.

أفغانستان: مخاوف من آثار موجة الاغتيالات على محادثات السلام

بسلسلة من الاغتيالات السياسية، يدخل الصراع في أفغانستان نفقاً مظلماً يهدد محادثات السلام المتعثرة لإنهاء 4 عقود من النزاعات المسلحة في البلاد.

ومؤخراً طالت موجة الاغتيالات في أفغانستان مسؤولين ورموز دينية وسياسية وقضاة، لتزيد من أعمال العنف في بلد مرّ قتها الحرب منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، ولم تفلح جهود التسوية السياسية في تضييق جراحها.

ومنذ نحو 8 أشهر، تشهد العاصمة الأفغانية كابل، تواتر أحداث العنف بمقتل العديد من الشخصيات البارزة، وإطلاق صواريخ على القصر الرئاسي، ونجاة الرئيس الأفغاني أشرف غني بصعوبة من هجوم انتحاري ميمت استهدف مكتبه.

وفي 12 سبتمبر الماضي، انطلقت المفاوضات بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، في

رئيس الحكومة التونسية يلجأ للقضاء ضد رئيس البلاد

قال مصدر من المحكمة الإدارية في تونس، إن رئاسة الحكومة طلبت رأياً استشارياً حول النزاع المحكم مع رئاسة الجمهورية على “اليمين الدستورية“ للوزراء الجدد في التعديل الحكومي الموسع. وقال المتحدث باسم المحكمة عماد الغابري في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية، إن المحكمة ستعطي رأيتها في الإجراءات التي راقت التعديل برمته، بما في ذلك أزمة “اليمين الدستورية“ لكن رأيتها لن يكون ملزماً. وتونس في أزمة دستورية غير مسبوقة بسبب رفض الرئيس قيس سعيد، أستاذ القانون الدستوري المتقاعد، قبول الوزراء الجدد الذين اختارهم رئيس الحكومة هشام المشيشي، لءاء اليمين بعد نيلهم الثقة من البرلمان في 26 يناير الماضي.

وارجع الرئيس سعيد موقفه إلى تحفظه على بعض الوزراء بدعوى شبهة فساد وتضارب المصالح تحوم حول بعضهم. وأعلن الرئيس التونسي اعترضه على الإجراءات التي راقت التعديل لافتقارها للسند دستوري، في إشارة إلى نيل الثقة من البرلمان.

وأضاف الغابري “من صميم اختصاص المحكمة الإدارية إبداء رأيها الاستشاري يطلب من رئاسة الحكومة في مشاريع الأوامر الحكومية. كما تمارس الرقابة الدستورية على القرارات الإدارية وحتى مشاريع القوانين“.

مصرع 28 عاملاً في مصنع نسيج سري بالمغرب

قالت السلطات المغربية، إن تسرباً لمياه الأمطار تسبب في مقتل 28 على الأقل في مصنع سري للنسيج في مرآب تحت الأرض، بغلما سكنية في حي الإنسان بمنطقة المرس بمدينة طنجة. وقالت السلطات إن المياه غمرت القتلى بعدما ارتفعت ثلاثة أمتار. وأضافت أنها أنقذت 18 شخصاً، نقلاً إلى المستشفى. وأعلن سعد الدين العثماني رئيس الحكومة المغربية على صفحته على فيس بوك “فتح تحقيق تحت إشراف النيابة العامة، لتحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات اللازمة“.

الأسف، “هناك مغاربة أزهقت أزواجهم ولا يمكن المرور على ما وقع مرور الكرام“.

ويمثل العمل غير الرسمي في المغرب نحو خمس النشاط الاقتصادي غير الزراعي، وكثيراً ما يقع العمال فريسة ظروف عمل غير آمنة.

مباشرة إلى الاتفاق النووي في 2015 وما أسماه “الأقل مقابل الأقل“ في خطوة مؤقتة.

وقال مصدر آخر إن إدارة بايدين إذا خلصت إلى أن التفاوض على العودة الكاملة للاتفاق سيستغرق وقتاً طويلاً، قد تتبنى نهجاً أكثر اعتدالاً.

وتساءل المصدر “هل عليهم محاولة تخفيف بعض العقوبات المفروضة على إيران على الأقل وإقناعها بالموافقة على التوقف وربما التراجع عن بعض خطواتها النووية؟“.

أميركا تبحث سياسة الخطوات الصغيرة لإحياء الاتفاق النووي مع إيران



مفاعل نووي إيراني

وقد ينطوي هذا الخيار على إتاحة واشنطن امتيازات اقتصادية لطهران، قيمتها أقل من تخفيف العقوبات الذي نص عليه اتفاق 2015 مقابل توقف إيران أو ربما تراجعها عن انتهاكاتها للاتفاق.

وأكدت المصادر أن الرئيس الأمريكي جو بايدين لم يقر سياسته بعد، ولا يزال موقفه المعلن هو استئناف إيران التزامها الكامل بالاتفاق قبل أن تفعل الولايات المتحدة ذلك.

وقال أحد المصادر المطلعة على المراجعة الأمريكية “يفكرون بشكل حقيقي“، مشيراً إلى أن الأفكار التي يدرسونها تشمل عودة

قالت ثلاثة مصادر مطلعة إن الولايات المتحدة تبحث مجموعة من الأفكار لإحياء الاتفاق النووي الإيراني بما في ذلك خيار يتخذ فيه الجانبان خطوات صغيرة، دون الالتزام الكامل لكسب الوقت.

ويمكن لمثل هذا النهج المعتدل أن يبطئ تدهور العلاقات منذ إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق في 2018. و يوقف انتهاكات إيران اللاحقة التي جعلتها تقرب أكثر من مستوى تخفيف اليورانيوم للاستخدام في الأسلحة.

حذر قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال كينيث ماكنزي، من عودة تنظيم “داعش“ الإرهابي، قائلاً: “لا يزال يشكل خطراً على الولايات المتحدة“.

وأضاف ماكينزي، في كلمة القاها في مركز أبحاث، مقره واشنطن: “تنظيم داعش سيستمر على شكل نمر، وسيحاول تجديد نفسه في الشرق الأوسط وخارجه، وتطوير أهدافه“، بحسب موقع “الحررة“.

وأكد على “ضرورة استمرار اليقظة، وتعزيز التعاون، ودعم الشركاء المحليين لهزيمة داعش، ومنع انتعاش أفكاره المتطرفة“.

كما حذر المسؤول العسكري من “ظهور جيل جديد من الموالين للتنظيم من خلال انتشار أفكاره وسط المعتقلين في المعسكرات التي لا تشرف عليها الولايات المتحدة في سوريا والعراق“.

وقال ماكينزي: “هناك حوالي 10 آلاف من مقاتلي داعش في معسكرات الاعتقال، بينهم 2000 من الأجانب“.

وأضاف: “هناك إمكانية للهروب من تلك المعسكرات، التي لا تشرف عليها الولايات المتحدة، وهذا يمكن أن يعيد نشاط داعش“، في إشارة إلى منشآت تديرها قوات سوريا الديمقراطية، التي يسيطر عليها تنظيم “بي كا/كاي ب ك“ الإرهابي.

وأكد أن “الظروف في مخيم الهول، شمالي سوريا صعبة للغاية وخطيرة، حيث يحتاج حوالي 62 ألفاً هناك، معظمهم من النساء والأطفال“.